مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
IASJ
المجلات الاكاديمية العراقية

تدقيق اداء الاجهزة الرقابية ودوره في تحسين الخدمات الصحية
بحث تطبيقي في احدى الشركات العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية

عقيل دخيل كريم الاعاجيبي [a*] ، عقيل جابر كاظم [b] ، وعد هادي عبد الحساني [c]
جامعة المثنى/ كلية الادارة والاقتصاد

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام :2018/5/10
تاريخ التعديل :2019/9/10
قبول النشر :2019/9/19
متوفر على الأنترنيت:2019/9/30

الكلمات المفتاحية :
تدقيق الاداء
الاجهزة الرقابية
الخدمات الصحية
الشركات العامة لتسويق الادوية
البيانات المالية

الملخص

يهدف البحث الى دراسة دور تدقيق اداء الاجهزة الرقابية في تحسين الخدمات من خلال التعرف على انشطة احدى الشركات العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية والدور الذي تلعبه في تقديم احتياج المستشفيات بالأدوية. ولأهمية هذه الانظمة الرقابية في تحقيق المستوى المطلوب في دقة وصحة البيانات المالية إذ التوجه للخدمات الصحية يعد احدى المصادر المهمة لإيرادات الدولة . فقد تكمن مشكلة البحث في اجراءات الانظمة الرقابية التي يشوبها الضعف في بعض الجوانب والاهمال في جوانب اخرى ، لذا فأن الانظمة الرقابة تعد مطلبا اساسيا لتدقيق الاداء و للتأكد من ان الاعمال تتخذ وفقا لما هو مخطط لها والكشف عن الانحرافات وتحسين هذه الخدمات من خلال الوقوف على المشاكل والاخفاقات وتقديم التوصيات لمعالجتها ويستند البحث الى فرضية ان للأجهزة الرقابية دور مهم في تدقيق الاداء وتحسين الخدمات الصحية من خلال تشخيص اهم المعوقات التي تواجه هذه الانشطة وتقديم التوصيات لمعالجتها ومن اهم الاستنتاجات التي تم تشخيصها لم تقم الشركة بإعداد الخطط السنوية المتعلقة بنشاطاته خلال سنوات البحث كما لا يوجد لديه خطط بديلة حيث يعتمد في ذلك على الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية أذ لا تتوافر لديه التعليمات اللازمة لأعداد الخطط ومتابعة تنفيذها ، وقد تم التوصل الى ضرورة قيام المخزن بالتنسيق مع الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية لإعداد الخطط السنوية والخطط البديلة المتعلقة بنشاطاته ومتابعة تنفيذها.

© 2019 جامعة المثنى . جميع الحقوق محفوظة

Auditing the Performance of Regulators Agencies for Improving Health Services:
Applied Research in One of The Public Firms for The Marketing of Medicines and Medical Supplies

Akeel D. Kareem , Akeel J. Khadim , Waad Hadi Abd

Abstract

The research aims to study the role of auditing the performance of regulatory agencies in improving services by identifying the activities of a public company to market medicines and medical supplies and the role they play in providing hospitals with medicines. The importance of these control systems in achieving the required level in the accuracy and correctness of financial statements, as the orientation for health services is one of the important sources of state revenues. The problem of the research may lie in the procedures of control systems that are weak in some aspects and negligence in others, therefore, the control systems are a prerequisite for auditing performance and to ensure that the business is taking as planned and to detect deviations and improve these services by identifying problems. The research is based on the premise that regulatory agencies have an important role in auditing performance and improving health services by diagnosing the most important obstacles facing these activities and making recommendations to address them. It does not have the necessary instructions to prepare the plans and follow up their implementation. It was concluded that the store should coordinate with the General Company for the marketing of medicines and medical supplies to prepare the plans. Annual and alternative plans related to its activities and follow-up of their implementation.

Keywords: Regulatory Agencies, Control Systems, Health Services, Auditing Performance.

* Corresponding author : E-mail addresses : Waadabd24@yahoo.com.

© 2019 AL – Muthanna University . All rights reserved . DOI:10.52113/6/2019-9-3/83-96

المقدمة

تعد الاجهزة الرقابية من اهم الوظائف التي يعتمد عليها في اكتشاف ومعالجة الاخطاء المتوقعة في الدوائر والمؤسسات المعنية وغيرها من خلال أساليب واجراءات يتم استخدامها في تقييم الاداء ومعالجة المشكلات ، والأنظمة الرقابية تسعى الى تقديم افضل الخدمات المحدد والسرعة المطلوبة ونضرا لطبيعة اعمال الدوائر الصحية وتحسين الخدمات الصحية فيها والحد من الدخول في الممنوعات والمحظورات والمخاطر بالإضافة الى ما يتم تحصيله حاليا من ايرادات لقاء الخدمات الصحية فأن هذه الدراسة ركزت على التعرف على دور الرقابة في تحسين الخدمات الصحية وذلك لمعرفة المشكلات التي ساعدت من التأكد من دور انظمة الرقابة في المعالجة . لقد اصبح تدقيق اداء الاجهزة الرقابية يحتل جانبا كبيرا من الأهمية وذلك لان الاهتمام به أصبح ظاهرة عالمية ولقد شهد هذا المجال تطورا باهرا اذ أصبحت المؤسسات تسعى لتقديم خدمات التدقيق والرقابة ذات جودة عالية ، وهذا ما جعل الاهتمام بالتدقيق والرقابة من اولويات المؤسسات وسعيا منها لتطوير العمل وتقليل الاخطاء واكتشافها ومعالجتها بالوقت المناسب .

منهجية البحث

مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في معرفة الانظمة الرقابية المعمول بها في احدى الشركات العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية، ولأهمية هذه الانظمة الرقابية في تحقيق المستوى المطلوب في دقة وصحة البيانات المالية إذ التوجه للخدمات الصحية يعد احدى المصادر المهمة لإيرادات الدولة . فقد تكمن مشكلة البحث في اجراءات الانظمة الرقابية التي يشوبها الضعف في بعض الجوانب والاهمال في جوانب اخرى ، لذا فأن الانظمة الرقابة تعد مطلبا اساسيا لتدقيق الاداء و للتأكد من ان الاعمال تتخذ وفقا لما هو مخطط لها والكشف عن الانحرافات وتحسين هذه الخدمات من خلال الوقوف على المشاكل والاخفاقات وتقديم التوصيات لمعالجتها.

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة دور الانظمة الرقابية في تحسين الخدمات من خلال التعرف على اساليب وادوات الانظمة الرقابية في احدى الشركات العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية، ومن ثم الكشف عن مدى فاعلية ما يستخدم من أساليب وانظمة رقابية والتعرف على المعوقات التي ترافق تطبيق الانظمة الرقابية وتقديم الاقتراحات والتوصيات لتنفيذها لتفعيل الخدمات الصحية .

اهمية البحث

تنبثق اهمية البحث من معرفة مدى فاعلية الانظمة الرقابية الحالية وتحسين الخدمات الصحية في احدى الشركات العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية لرفع مستوى الاداء وذلك بهدف الرقي بأعمال النظام الرقابي في الدائرة و تحسين الخدمات المقدمة للمجتمع .

فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية اساسية مفادها ((ان للأجهزة الرقابية دور مهم في تدقيق الاداء و تحسين الخدمات الصحية من خلال تشخيص اهم المعوقات التي تواجه هذه الانشطة وتقديم التوصيات لمعالجتها))

أسلوب البحث

تم استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي للبحث فضلا عن استخدام التطبيق العملي للوصول إلى المعلومات التي يستفيد منها الباحثين في بحثهم.

الحدود المكانية والزمانية للبحث

يتناول البحث الأساليب والإجراءات المعتمدة في تقويم الاداء المالي في احدى الشركات العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية اما الحدود الزمانية للبحث فتتمثل بالبيانات خلال السنوات(2011 – 2014).

أساليب جمع البيانات

- ✓ الكتب والمراجع الاجنبية والعربية والبحوث والدوريات العلمية اضافة الى الرسائل والاطاريح الجامعية.
- ✓ القوانين والانظمة الخاصة بالشركات العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية عينة البحث اضافة الى شبكة الانترنت.

الاطار النظري

التدقيق اداء الأجهزة الرقابية

اولا: تدقيق الاداء

1. مفهوم تدقيق الاداء

ان عملية تدقيق الاداء تحدد مدى إمكانية المؤسسة الاقتصادية من الوصول الى الاهداف المطلوب تحقيقها عند مقارنتها مع النتائج الفعلية (Hiltton et.al,2000:266) . كما ان عملية تدقيق الاداء تعني مجموعة من الوظائف المتسلسلة والمتضمنة تحديد المشكلة وتبين العلاقات بين المشاكل لغرض تحديد فجوة الاداء القابلة للقياس بين المستوى المطلوب من الاداء

المعياري والمستوى الفعلي والقيام بأجراء وتحليل الاسباب الجذرية لمعرفة نتيجة فجوة الاداء والانتهاء بتنفيذ مجموعة من الحلول لمعالجة تلك الاسباب (Armstrong ,2006:121). كما ينظر الى تدقيق الاداء على انه العملية التي عبرها تقدم ادارة المؤسسة الاقتصادية جميع مستويات المعلومات عن اداء الانشطة داخل المؤسسة من خلال هذه المعلومات المقدمة بأمكان التوصل للحكم عن الاداء بواسطة المعايير المتوافرة في الموازنات والخطط و ألاهداف المرسومة (Blocher et.al, 2010:801).وكما يعد تدقيق الاداء احد المقومات الاساسية والرئيسة في العملية التدقيق اذ تتم مقارنة الاداء الفعلي لكل نشاط من الانشطة فضلا عن الاداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية بمؤشرات محددة مسبقا من اجل تحديد الانحرافات عن الأهداف المخططة والمرسومة كما يتم تحديد المراكز المسؤولة عن تلك الانحرافات والعمل على معالجتها وكذلك تلافيها في المستقبل لمنع حدوثها مستقبلاً (الخشارمة،2002:299). ويرى الباحثين ان تدقيق الاداء هو عملية تقييم اداء المنشأة او الوحدة التي خضعت للتدقيق وكشف الانحرافات وابداء المقترحات لتحسين الاداء .

2. مبادئ تدقيق الاداء

تتضمن عملية تدقيق الأداء المبادئ الاتية : (القيسي ،2005 : 18)

1. تتطلب عملية تدقيق الاداء من قبل اشخاص لديهم الخبرة الكافية لأداء المهام المناطة بهم .

2. تتطلب عملية تدقيق الأداء عملية بحثية متكاملة يتم عبرها تحديد الأهداف والفرضيات التي يتم إثباتها أو نفيها في مجال العمل التدقيقي.

3. ضرورة قيام مدقق الأداء أنٍّ يكون لديه المعرفة بأن عملية التدقيق ليس الغرض منها هو اقتناص الأخطاء وإنما لغرض كشف الجوانب الضعف والقوة في الأداء وبذلك تحديد ومعالجة القصور ومعالجة السلبيات وكذلك العمل على تدعيم النتائج الايجابية وتطويرها .

4. ان يتم توجيه عملية تدقيق الأداء نحو القطاعات والإدارات التي هي فعلا بأمس الحاجة إلى عملية تدقيق أدائها أكثر من الادارات الاخرى وانها ستقدم توصيات ذات قيمة من خلالها يتم الارتقاء بمستوى الأداء في تلك الوحدات.

5. ضرورة المدقق في الاحتفاظ بالشك المهني عند القيام بتدقيق البيانات المتعلقة بالأداء والعائدة الى الجهات الخاضعة لعملية التدقيق الأداء

6. تطوير اساليب الرقابة داخل الاقسام والاهتمام بتطوير اساليب الاداء وتحديد مؤشرات الكفاءة والفاعلية في المؤسسات الصحية .

3. اهمية تدقيق الاداء

تعتبر عملية تدقيق الاداء من اهم وظائف المؤسسات حيث تؤدي الى التحقق من مدى الاهداف المرسومة وتعتبر وظيفة مراقبة واظهار نقاط الضعف وكشف الانحرافات والاخطاء في تنظيم العمل وبالتالي اصلاحها ووضع برامج لمنع تكرارها ، وترجع اهمية تدقيق الاداء الى ممارسة التدقيق الفعال الذي يصاحب الاداء الفعال في المؤسسات وكبر حجم الدور الذي تقوم به المؤسسات مما يتطلب رقابة فعالة ورفع مستوى كفاءة اجهزة الادارة . (الصباح ، 1998 :298)

4. اهداف تدقيق الاداء

يمكن تحديد اهداف تدقيق الاداء من خلال الاتي : (محمود ،1997 :322) (الصباح ،1989 :26)

1. رفع مستوى الخدمات التي تقدمها الاجهزة او المؤسسات الخدمية .

2. الوقوف على تنفيذ الاعمال والتأكد من مطابقتها للخطط الموضوعة .

3. القضاء على المشكلات التي تحد من كفاءة الاداء كطول الاجراءات .

4. معرفة كفاءة اداء العاملين لأنشطتهم وتقويم الاداء لتحيق الاهداف العامة .

5. تحفيز العناصر الوظيفية التي ساهمت في كشف الانحرافات او التقليل منها .

ثانياً: مفهوم وتعريف الاجهزة الرقابية

تعني الرقابة في اللغة العربية الحراسة ، الرصد ، الانتظار ، الحذر اما في اللغة الانكليزية تشير كلمة (control) الى معنيين السلطة والفحص حسب قاموس (Harraps standard) ، يمكن تعريف الرقابة بأنها عملية منتظمة systematic process يتأكد من خلالها المدراء من مدى تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف وباستخدام طرق فعالة وذات كفاءة عالية ، أن كلمة الرقابة قد ترعرعت جذورها مع العالم Frederick W. Taylor عند تبنيه لفكرة الإدارة العلمية في بداية القرن العشرين حيث كانت مهملة لم تكن مفهومة (الصباح ،1997 :107) ، ويرى الباحثين أن الرقابة هي عملية التأكد من أن ما تم التخطيط له هو

ما تم تنفيذه وكشف الانحرافات وتصحيحها إن وجدت للوصول إلى الأهداف المحددة مسبقاً، وبهذا التعريف يمكن استنتاج الآتي:

1. لا بد من وجود هدف مخطط له.
2. أن يكون هناك أداءً مخططاً له.
3. أن هناك أداء سيتحقق عند التنفيذ.
4. سيتم تقيم الأدائين .
5. سيتم كشف الانحرافات.
6. سيتم تصحيح الانحراف بالسرعة المناسبة .
7. التأكد من أن الهدف قد تحقق .

ثالثاً: اهمية الاجهزة الرقابية

تُلخّص اهمية الاجهزة الرقابية بالنقاط الآتية: (نسيب ،وشمس ،2015: 7)

1. توحيد الأداء ، ممّا يسهم في المُحافظة على كفاءة العمل المؤسسيّ، والتقليل من النفقات الماليّة

2. تقليص حجم الخسائر، والمفقودات الناتجة عن سوء استِخدام موجودات المؤسسة الاقتصادية .

3. توحيد جودة العمل، ويؤدّي ذلك إلى مساعدة الإدارة على تلبية حاجات الموظّفين، والسوق الخاص في الأعمال، ويُحقّق توقّعات العملاء والزبائن.

4. مراقبة وظيفة التخطيط ، من خلال المُوازنة بين المَبيعات المتوقّعة والعمليّة الإنتاجيّة، ومن ثمّ مُقارنتها مع العمل والتكاليف المُستخدمة في جدولة الأعمال.

5. المساهمة في زرع الشعور الإيجابيّ عند الموظفين، من أجل تَحفيزهم لتحقيق أفضل أداء يُساهم في الوصول إلى الأهداف.

رابعاً : انواع الاجهزة الرقابية

1. اجهزة الرقابة المالية: و هذا النوع من الرقابة تقوم بممارسته أجهزة متخصصة بشكل مركزي مثل دواوين المحاسبة المراجعة و تشمل الرقابة المحاسبية عن طريق رقابة السجلات و المستندات و الدفاتر و كذلك أسلوب عمل النظام المحاسبي إن ما يمكن قوله هو أن هذا النوع من الرقابة يسهم في الحفاظ على الممتلكات المادية و المالية للمؤسسة من التلف و السرقة و الإسراف حتى لا تقع المؤسسة الاقتصادية في انحرافات يصعب علاجها.(د. ابو بكر مصطفى بعيرة ،العدد 273: 60)
2. اجهزة الرقابة الإدارية: وظيفة من وظائف الإدارة تمارس على إدارة المؤسسات و أعمالها و تمارسها عادة الهيئة المختصة فيها بالإشراف عليها مما حدا بالبعض إلى تسميتها بالرقابة الفنية إذن هي رقابة السلطات و الأجهزة الإدارية المركزية و اللامركزية لنفسها و لأعمالها أي أن تراقب السلطة الإدارية ما يصدر من أعمال و تصرفات للتأكد من مدى مشروعيتها، ثم تقوم بتصحيحها أو تعديلها أو إلغائها أو سحبها حتى تصبح أكثر اتفاقا و انسجاما مع أحكام و قواعد القانون السائد في الدولة بمعنى آخر الرقابة الإدارية عبارة عن مجهود منظم لتحديد معايير الأداء للأهداف المخططة و تصميم نظم التغذية المرتجعة للمعلومات و مقارنة الأداء الفعلي بتلك المعايير المحددة سلفا و تحديد ما إذا كانت هناك انحرافات و قياس دلالتها و اتخاذ أي إجراء مطلوب للتأكد من أن جميع موارد المشروع تستخدم بأكثر الطرق الممكنة بكفاءة و فاعلية لتحقيق أهداف المشروع إن ما يمكن أن نستخلصه مما سبق ذكره هو أن الرقابة الإدارية غرضها هو تحقيق الأهداف التنظيمية عن طريق إنجاز الاستراتيجيات المحددة مسبقا من أجل الوفاء بأي احتياجات يستوجب القيام بها، أي تحافظ على التوازن بين الوسائل و الأهداف.(امين ،2001: 18)
3. اجهزة الرقابة السياسية أو الشعبية: و هي الرقابة التي تقوم بها الأجهزة السياسية و المنظمات الشعبية المختلفة للدولة على أعمال السلطة و الأجهزة الإدارية المختلفة في النظم الإدارية للدولة و للرقابة السياسية صور مختلفة يمكن أن نلخصها في الآتي

أ. رقابة المجتمع المدني " الاتحادات و الجمعيات المحلية .

ب. رقابة الأحزاب السياسية و ذلك بتقديم النصائح و التوصيات و قد تكون باللوم .

ج. المظاهرات و المسيرات و الاستفتاءات .

د. رقابة الرأي العام و تلعب دورا هاما في تكوين الرأي العام و تهذيبه و رفع مستواه السياسي و المعنوي و العمل على مراقبة الإدارة مراقبة حقيقية لمناقشتها لأعمالها و انتقادها إذا ما ارتكبت أخطأ جسمية أو تافهة و التي تتطلبها المصلحة العامة إن ما يمكن أن نستنتجه هو أن الرقابة السياسية تهدف إلى التحقق و التأكد و الحرص على المشروعية الإيديولوجية و العقائدية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و حماية و ضمان النشاط الإداري في الدولة و تحديد المسؤولية الإدارية و إدانتها في حالة الانحراف أو الخطأ .(د.عمار،1982 :9).

4. اجهزة الرقابة التشريعية: تعتبر السلطة التشريعية في الدولة هي السلطة التي لها حق إصدار القوانين و إقرارها للأهداف

والسياسات والخطط العامة للدولة كما أن الرقابة التشريعية ينعكس أثرها بشكل واضح على الأداء الإداري العام باعتبارها تمثل الأداة المستخدمة لأجل بلوغ الأهداف المحددة من قبلها، ولذلك تقوم السلطة التشريعية بالتصديق على الأهداف العامة للدولة و الخطة الموازنة العامة للدولة و تحديد هيكل التنظيم الإداري العام، و تقوم الرقابة التشريعية بالتدخل في العمل الإداري العام عن طريق الرقابة على الخطة العامة المعتمدة و تحديد الانحرافات و أسباب تلك الانحرافات لأجل اتخاذ الإجراءات المناسبة للعلاج إن ما يمكن أن نستنتجه هو أن الرقابة التشريعية تعتبر المرحلة النهائية لعملية الرقابة على أداء السلطة التنفيذية و لذلك تركز أساسا على النتائج النهائية لأعمال الإدارة العامة و مدى تحقيقها للأهداف المحددة من الخطة و هذا بناء على القواعد و الإجراءات القانونية المحددة، و الرقابة التشريعية تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف طبيعة النظام السياسي. (أمين ، 2001 :18)

5. الرقابة القضائية: ترتكز الرقابة القضائية على أداء الإدارة العامة على مبدأ سيادة القانون و حماية مصالح المواطنين و المجتمع، و لذلك تقوم السلطة القضائية بمهمة الرقابة للتحقق من مدى مشروعية و قانونية الأعمال التي تقوم بها الإدارة العامة و مدى الالتزام من قبل الموظفين العمومين رؤساء و مرؤوسين بالإجراءات القانونية المحددة لأداء الأعمال و توقيع العقوبات في حالة المخالفة لتلك الإجراءات كما أنها تتولى حماية مصالح المواطنين و الموظفين و العاملين و المتعاملين مع الجهاز الإداري للدولة في حالة عدم شرعية الأعمال و القرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية و للرقابة القضائية صور عديدة و تتمثل في دعوى فحص الشرعية - دعوى التفسير -دعوى التغيير -دعوى الإلغاء و البطلان - دعوى التعويض أو المسؤولية .تمارس الرقابة القضائية دورا هاما في سبيل حريات الأفراد و حقهم في تحقق نوع من التوازن القوي بين الإدارة و الأفراد و من جهة أخرى بما يقوم به القضاء من تقويم الإدارة و إجبارها على احترام الدستور و الخضوع للقانون و ما يتمتع به من حق إلغاء القرار الإداري المتضمن عيب في الشكل أو مخالف للشرعية أو الخطأ في تطبيقها، أو عدم اختصاصها أو إساءة للاستخدام السلطة و كل ما يترتب عليها من أثار إذن ما يمكن أن نقوله هو أن هذا النوع من الرقابة هو ما تقوم به الهيئة القضائية في الدولة من رقابة على الإدارة العامة ككل فهي بطبيعة الحال لابد أن تكون أكثر حيادية و أكثر نزاهة و أكثر فاعلية و يكون تأثيرها أكبر من أي نوع من أنواع الرقابة الأخر،(محمد فتحي ،1979 : 286).

خامسا : الاجهزة الرقابية في العراق

تتولى مهام الرقابة وملاحقة اعمال الفساد والغش والتبذير واساءة استخدام السلطة وغسل الاموال في العراق خمس جهات هي :-

1. هيئة النزاهة .
2. ديوان الرقابة المالية الاتحادي .
3. مكاتب المفتشين العموميين .
4. لجنة النزاهة في مجلس النواب .
5. مكتب الابلاغ عن غسيل الاموال في البنك المركزي العراقي.

اولا : هيئة النزاهة

هي هيئة مستقلة استقلالا تاما ، تخضع لرقابة مجلس النواب ، تأسست عام 2004 بموجب القانون الملحق بالأمر 55 لسنة 2004 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة ، وصدر قانون جديد لتنظيم اعمالها بالعدد (30) لسنة 2011 ، وهي تعمل على المساهمة في منع الفساد ومكافحته واعتماد الشفافية في ادارة شؤون الحكم عن طريق :-

- ✓ التحقيق في جرائم الفساد ، واهمها الرشوة والاختلاس وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم ، والكسب غير المشروع .
- ✓ تنمية ثقافة الاستقامة والنزاهة الشخصية واحترام اخلاقيات الخدمة العامة واعتماد الشفافية والخضوع للمساءلة والاستجواب عبر البرامج العامة للتوعية .
- ✓ اعداد مشروعات القوانين فيما يصب في منع الفساد ومكافحته .
- ✓ الزام المسؤولين العراقيين بالكشف عن ذممهم المالية وما لهم من انشطة خارجية واستثمارات وموجودات وهبات او منافع كبيرة قد تؤدي الى تضارب المصالح .
- ✓ اصدار لوائح السلوك المهني لضمان الاداء الصحيح والمشرف والسليم لواجبات الوظيفة العامة .

وتتكون الهيئة من تسع مديريات عامة ، احدها (دائرة الاسترداد) ومهمتها جمع المعلومات ومتابعة المتهمين المطلوبين للهيئة من خارج العراق واسترداد اموال الفساد المهربة للخارج بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية وتضم مديرتين احدهما لاسترداد لأموال والثانية لاسترداد المتهمين ، (المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي ، 2011).

ثانيا : ديوان الرقابة المالية الاتحادي

هو اعرق واهم المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد ، اذ تأسست نواته الاولى منذ عام 1927 ، وصدرت عدة قوانين تحكم اعماله كان اخرها قانون ديوان الرقابة المالية رقم (6) لسنة 1990 المعدل بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (

77) لسنة 2004 والذي الغي بقانون ديوان الرقابة المالية رقم (31) لسنة 2011 النافذ . وهو هيئة مستقلة ، ترتبط بمجلس النواب .

اهداف ديوان الرقابة المالية :-

1. الحفاظ على المال العام من الهدر او التبذير او سوء التصرف وضمان كفاءة استخدامه .
2. تطوير كفاءة اداء الجهات الخاضعة للرقابة .
3. المساهمة في استقلالية الاقتصاد ودعم نموه واستقراره .
4. نشر انظمة المحاسبة والتدقيق المستندة على المعايير المحلية والدولية وتحسين القواعد والمعايير القابلة للتطبيق على الادارة والمحاسبة بشكل مستمر .
5. تطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق والنظم المحاسبية ورفع مستوى الاداء المحاسبي والرقابي للجهات الخاضعة للرقابة .

- مهام ديوان الرقابة المالية :-

- ✓ رقابة وتدقيق حسابات ونشاطات الجهات الخاضعة للرقابة والتحقق من سلامة التصرف في الاموال العامة وفاعلية وتطبيق القوانين والانظمة والتعليمات.
- ✓ رقابة تقويم الاداء للجهات الخاضعة لرقابة الديوان .
- ✓ تقديم العون الفني في المجالات المحاسبية والرقابية والادارية وما يتعلق بها من امور تنظيمية وفنية .
- ✓ تقويم الخطط والسياسات المالية والاقتصادية الكلية المقررة لتحقيق الاهداف المرسومة للدولة والالتزام بها .
- ✓ اجراء التدقيق في الامور التي يطلب مجلس النواب اجراء التدقيق بها .
- ✓ الاشراف على دواوين الرقابة المالية في الاقاليم ، (قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم 31لسنة 2011 المعدل).

ثالثا : مكاتب المفتشين العموميين (قانون المفتشون العموميون في العراق رقم 57 لسنة 2004)

-1

اسست مكاتب المفتشين العموميين في العراق - كجهات رقابية داخلية مستقلة - بموجب امر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (57) لسنة 2004 ، من اجل دعم الوزراء بكوادر من المهنيين المؤهلين المتسمين بالموضوعية والذي يكرسون جهودهم لتحسين اداء الوزارة والقضاء على اعمال الغش والتبذير واساءة استخدام السلطة . وقد انشئ في كل وزارة من وزارات الدولة العراقية ، اضافة الى امانة بغداد وجهاز المخابرات وهيئة البث والارسال (شبكة الاعلام العراقي) وبعض الهيئات المستقلة ، بقصد :

- ✓ انشاء برنامج فعال لإخضاع اداء الوزارات للمراجعة والتدقيق والتحقيق .
- ✓ رفع مستويات المساءلة والنزاهة .
- ✓ منع وقوع اعمال التبذير والغش واساءة استخدام السلطة والحيلولة دون وقوعها والتعرف عليها وعلى الاعمال المخالفة للقانون .

رابعا : لجنة النزاهة في مجلس النواب

لجنة النزاهة في مجلس النواب هي (اللجنة الخامسة) من اللجان الدائمة في المجلس (البالغة 24 لجنة دائمة)، والتي يتوجب تشكيلها في اول جلسة يعقدها المجلس بعد اقرار النظام الداخلي ، ويراعى في تشكيلها رغبة العضو واختصاصه وخبرته .وحددت المادة (92) من النظام الداخلي لمجلس النواب مهام واختصاصات لجنة النزاهة ، وهي :-

1. متابعة قضايا الفساد الاداري والمالي في مختلف اجهزة الدولة .
2. متابعة ومراقبة عمل الهيئات ومؤسسات النزاهة (هيئة النزاهة دائرة المفتش العام ، ديوان الرقابة المالية وغيرها من الهيئات المستقلة).

- اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالنزاهة .

خامسا : مكتب الابلاغ عن غسيل الاموال في البنك المركزي العراقي

اوجبت المادة (12) من قانون غسل الاموال رقم (93) لسنة 2004 على البنك المركزي انشاء مكتب للإبلاغ عن غسيل الاموال ، يكون تابعا له لكن يحتفظ باستقلال عملي ، بما يمكنه من اداء مهام عمله . لذلك فأنه يمول بصورة مستقلة عن البنك المركزي العراقي ، وهو لا يرتبط بالتشكيلات الادارية التابعة له بل يرتبط مباشرة بمحافظ البنك المركزي العراقي ويقوم بما يأتي:-

جمع ومعالجة وتحليل المعلومات عن التعاملات المالية الخاضعة الى المراقبة المالية والابلاغ عن التعاملات المشبوهة منها .

- ✓ المساهمة في تنفيذ السياسة العراقية لمنع غسل الاموال وتمويل الخزينة بضمنها تمويل الارهاب .
- ✓ التعاون وتبادل المعلومات مع الجهات الوطنية المختصة ومع الهيئات المختصة في الدول الاخرى والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة ومنع غسل الاموال وتمويل الجريمة .
- ✓ ويتولى المكتب التحقق من الاخبارات والبلاغات التي ترده عن التعاملات المشبوهة ، وله وضع تنظيم ذلك باليات وقواعد تنظيمية يضعها لهذا الغرض (العكيلي،2015 :55)

http://rahimaqeeli.blogspot.com

من خلال ما تقدم يرى الباحثين ان اجهزة الرقابة تهدف للحفاظ على الممتلكات المادية والمالية وتحقيق الاهداف الادارية التنظيمية عن طريق التوازن بين الوسائل والاهداف والتحقق من المشروعية السياسية والاقتصادية والتركيز على النتائج النهائية لأعمال الادارة العامة ويجب ان تكون الرقابة اكثر حيادية واكثر نزاهة واكثر فاعلية ، وهذا ينعكس على تطوير ومراقبة الخدمات الصحية على جميع المستويات لكشف الاخطاء والانحرافات ومعالجتها .

الاطار العملي

1. الاهداف المخطط تنفيذها

أ. ان هدف الشركة جزء من أهداف الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) التابعة لوزارة الصحة التي حددها قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 وحسب الاحكام والاسس المالية والادارية الواردة فيه بلوغ اعلى مستوى من النمو في العمل والإنتاج واعتماد وكفاءة استثمار الأموال العامة وفاعليتها في تحقيق اهداف الدولة ورفع مستويات اداء الاقتصاد الوطني .

ب.دعم الاقتصاد الوطني من خلال توافر الادوية والمستلزمات الطبية والتجهيزات الطبية والمواد المختبرية والادوات الاحتياطية للأجهزة الطبية والخدمية والمواد الكيمياوية التي تدخل في عملية صناعة وتحضير المصول واللقاحات سواء استعملت لأغراض طبية أو لأغراض اخرى عن طريق استيراد هذه المواد من الخارج أو تحضيرها وتصنيعها في العراق وتوزيعها على المؤسسات الصحية الحكومية وغير الحكومية .

ج. القيام بصيانة الاجهزة الطبية والخدمية ونشاط الطباعة بما يخدم حاجة الشركة والدوائر التابعة للوزارة .

د. المساهمة في صناعات أخرى للأدوية والمستلزمات الطبية والمصول واللقاحات في العراق والدول العربية والاجنبية.

ه. باتخاذ التدابير اللازمة لاستيراد وتسويق ما يحتاجه العراق من الأدوية والكيمياويات والمصول واللقاحات والمستلزمات الطبية والعلمية والأجهزة الطبية والخدمية وأدواتها الاحتياطية لتحقيق اغراضها عدا ما يستثنى منها بقانون خاص .

2. الطاقات الإنتاجية ومستويات ونسب استغلالها

بلغ عدد مخازن الأدوية والمستلزمات الطبية التابعة للشركة (12) مخزن عدا المخازن المبردة لغاية 2014/12/31 والجدول ادناه يبين عدد المخازن والمساحات الاجمالية لها خلال سنوات التقويم :-

جدول (1) مساحات المخازن واعدادها

السنة	مساحات المخازن/م2	عدد المخازن	نسبة التغيير%
2011	1967	6	-
2012	3934	12	100
2013	3934	12	-
2014	3934	12	-

ومن الجدول أعلاه يتبن ارتفاع نسبة العدد الإجمالي للمخازن والمساحات الاجمالية لها في الشركة خلال السنة 2012 بنسبة (100%) مقارنة بالسنة 2011 في حين لم يطرأ أي تطور لأعدادها ومساحاتها خلال السنتين (2013، 2014) ولم يبين المخزن بأن الطاقة الاستيعابية لخزن الأدوية والمستلزمات الطبية تكفي لسد احتياجات المحافظة والمحافظات الأخرى .

3. يبين جدول (2) ادناه قلة عدد المخازن المبردة في الشركة وصغر حجمها إذ بلغت (2) مخزن وهي عبارة عن غرف مبردة نوع (ديري) وبمساحة (22,57) متر مربع للغرفة الواحدة ولم يطرأ عليها أي تطور خلال سنوات البحث وهي لا تكفي لخزن الأدوية والمستلزمات والاجهزة والمعدات الطبية وخصوصا الأدوية التي تحتاج الي خزن مبرد مثل(الأمبولات ، المحاليل المختبرية) وكما مبين في الجدول (2) :-

جدول (2) مساحة المخازن المبردة

السنة	مساحة الغرفة /م2 (1)	عدد المخازن (2)	مساحة المخزن /م2 (2+1)
2011	22،57	2	45,14
2012	22،57	2	45,14
2013	22،57	2	45,14
2014	22،57	2	45,14

4. مدى مساهمة النشاط الانتاجي في تغطية الحاجة المحلية :
لا يقوم الشركة بأية عملية تتطلب توافر المستلزمات اللازمة لها و يقتصر دوره على أستلام الأدوية والمستلزمات الطبية المتوافرة في المخازن الرئيسة في بغداد وتجهيزها الى دوائر الصحة في المحافظات ، و لا تتوافر لدى ادارة المخزن قاعدة بيانات او احصائيات بخصوص مدى مساهمة المخزن بتغطية الحاجة المحلية للمحافظة .كما لا توجد خطط بديلة اذ يعتمد في اعداد الخطط على الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية .

5. استخدام الموجودات في العملية الإنتاجية :

أ. لا يتوافر لدى الشركة معلومات أو تفاصيل عن كلفة (الآليات ، السيارات ، الأبنية...الخ) إذ إن ذلك ينحصر بمركز الشركة وعليه تعذر علينا تحديد نسبة التطور في اقتناء الموجودات الثابتة خلال سنوات البحث.

ب. الآلات والمعدات ووسائط النقل

جدول (3) عدد الرافعات الشوكية ووسائط النقل

السنة	عدد الرافعات الشوكية	نسبة التغيير%	عدد سيارات العمل	نسبة التغيير%
2011	4	-	2	-
2012	5	25	4	100
2013	5	-	4	-
2014	5	-	5	25

يلحظ من جدول (3):

1. لدى الشركة رافعات شوكية بعدد (5) رافعة بحمولات مختلفة (3 طن ، 5 طن) صالحة للعمل وان المخزن حقق نسبة نمو في أعداد الرافعات الشوكية بلغت (25%) خلال السنة2012 مقارنة بسنة 2011 في حين لم يطرأ أي تغير في أعدادها خلال سنوات التقويم (2013 ، 2014) وهي غير كافية لحاجة المخزن.
2. يمتلك الشركة (5) سيارات صالحة للعمل لنقل الادوية والمستلزمات الطبية (براد) وسيارة نوع (نيسان باترول) الا انها لا تكفي لسد احتياجات المخزن كونها تقوم بتوزيع الأدوية والمستلزمات الطبية الى المحافظات اذ حقق نسبة نمو في أعداد السيارات بلغت (100%) خلال السنة2012 مقارنة بالسنة 2011 ولم تكن هناك نسبة نمو لعدد وسائط النقل خلال السنة2013 في حين بلغت نسبة النمو (25%) خلال السنة2014 .

6. نشاط المبيعات: لا تتوافر لدى أدارة الشركة خطة للمبيعات إذ يقتصر دور وعمل المخزن على خزن الأدوية والمستلزمات والاجهزة والمعدات الطبية وتجهيزها الى دوائر الصحة ومديريات العيادات الشعبية في المحافظات المعنية وفق الاحتياج السنوي والكميات المتوفرة وبالأسعار

المحـددة مـن قبـل أدارة الشـركة العامـة لتسـويق الأدويـة والمستلزمات الطبية كما مبين في جدول رقم (4).

جدول (4) المبيعات الفعلية

السنة	المبيعات /دينار	نسبة التغيير %
2011	29968463202	-
2012	9626740523	%(68)
2013	32998146364	%243
2014	16611832082	%(50)

يلحظ من جدول (4) التذبذب بقيمة المبيعات المتحققة للأدوية والمستلزمات والاجهزة والمعدات الطبية بالانخفاض والارتفاع أذ انخفضت في السنة 2012 بنسبة (68%) في حين ارتفعت في السـنة 2013 بنسـبة (243%) ثـم عـادت وانخفضـت بنسـبة (50%) للسنة 2014 مقارنـة بالسنة 2013 ويرجع السبب في ذلك الى مدى توفر الأدوية والمستلزمات والاجهزة والمعدات الطبية المتوفرة في المخازن الرئيسة والاحتياج السنوي لدوائر الصحة في المحافظات ضمن نطاق تجهيز المخزن .

7. نشاط المشتريات والخزين :

أ. عـدم تـوافر مؤشـرات ومعـايير لـدى الشـركة يعتمـد عليهـا للسيطرة على كميات الأدوية والمستلزمات الطبية المستلمة والموزعـة (المباعـة) لان لـم يـتم معرفـة كميـات الادويـة والمستلزمات الطبية المستلمة من الشركة العامة / المركز العام والكميات الموزعة (المباعة) بحجه بانه لا يمكن حصر الكميـات المسـتلمة والموزعـة لان بعضـها تقـاس بالشـريط واخرى بالقناني ومواد أخرى تقاس بالحبة و الامبولة مما يؤشر ذلك

ب. أدنـاه جـدول بقيمـة الادويـة والمسـتلزمات الطبيـة منتهيـة المفعول محفوظة في الشركة خلال سنوات البحث إذ يتم مراقبة الخزين بشكل مستمر من خلال المتابعة مع أمناء المخازن والبطاقات المخزنية ورفع مواقف بالمواد منتهية المفعول الى قسم خزن وتوزيع الادوية في الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية كما في جدول(5)

جدول (5) قيم الادوية منتهية المفعول

السنة	القيمة المالية للأدوية والمستلزمات الطبية منتهية المفعول / دينار	نسبة التغيير %
2011	-	-
2012	204815928	-
2013	340692969	%66
2014	552515547	%62

ومـن جـدول (5) لـوحظ ارتفـاع نسـبة التغيـر للقيمـة الماليـة لكميات الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية المفعول في السنتين (2013 ، 2014) إذ بلغت (66% ، 62%) على التوالي ونتيجـة لعـدم معرفـة كميـات الادويـة والمسـتلزمات الطبيـة المسـتلمة والموزعـة تعـذر علينـا اسـتخراج نسـبتها الـى اجمـالي الخـزين ، وعند مقارنتها مع قيمة المبيعات اتضح بانها تشكل نسب مرتفعة (2%،1%،3%) وكما مبين في جدول (6)

جدول (6) قيمة المبيعات الإجمالية وقيمة الأدوية المنتهية المفعول

السنة	قيمة المبيعات الإجمالية/ دينار (1)	قيمة الأدوية منتهية المفعول/ دينار (2)	% (1/2)
2011	29968463202	-	-
2012	9626740523	204815928	2
2013	32998146364	340692969	1
2014	16611832082	552515547	3

8. إدارة وإستخدام الموارد البشرية

اولا: الملاكات والاختصاصات والمؤهلات :

جدول (7) يبين عدد المنتسبين على الملاك الدائم والمؤقت (عقد ، أجير) ونسب التغيير في الموارد البشرية حسب تحصيلهم الدراسي :-

جدول (7) عدد المنتسبين على الملاك الدائم والمؤقت

السنة / الشهادة	2011	2012	2013	2014
بكالوريوس (1)	5	5	5	5
دبلوم (2)	15	17	17	17
إعدادية (3)	6	6	6	7
متوسطة (4)	3	3	3	2
إبتدائية (5)	8	8	8	8
بدون مؤهل (6)	10	10	8	8
المجمـوع (7)	47	49	47	47
(7/1)	%11	%10	%11	%11
(7/2)	%32	%35	%36	%36
(7/3)	%13	%12	%13	%15
(7/4)	%6	%6	%6	%4
(7/5)	%17	%16	%17	%17
(7/6)	%21	%21	%17	%17

من الجدول اعلاه يتبين لنا ما يلي :-

- ✓ ارتفاع نسبة عدد المنتسبين في الشركة خلال السنة 2012 أذ بلغت (4%) مقارنة مع السنة 2011 في حين انخفضت النسبة خلال السنة 2013 أذ بلغت (4%) مقارنة مع السنة 2012 ويرجع السبب في ذلك الى الإحالة على التقاعد خلال السنة2013.
- ✓ انخفاض أعداد المنتسبين من حملة شهادة البكالوريوس خلال سنوات التقويم مقارنة بالمؤهلات الأخرى اذ بلغت

نسبتهم (11%،10%،11%،11%) في حين لوحظ ارتفاع نسبة حملة شهادة الدبلوم أذ بلغت نسبتهم (32%،35%،36%،36%)على التوالي مقابل المؤهلات الأخرى (الإعدادية ، المتوسطة ، الابتدائية ، بدون مؤهل) البالغة نسبتها(13% ، 12% ، 13% ، 15%) و(6% ، 6% ، 6% ، 4%) و(17% ، 16% ، 17% ، 17%) على التوالي مما يؤشر ذلك اعتماد المخزن على العاملين من حملة شهادة الدبلوم الفني في أدارة الشركة باعتبارهم كوادر وسطية .

- ✓ لا يتوفر لدى الشركة كوادر من حملة الشهادات العليا (ماجستير ، دكتوراه) في أدارة المخزن بالرغم من الأعداد الكبيرة التي يتم تخرجها من الجامعات العراقية .

ثانيا: الهيكل النسبي لتوزيع الملاكات (أداريه وفنية):-

جدول (8) الهيكل النسبي لتوزيع الملاك الدائم والمؤقت في الشركة

السنة	فنيين (1)	اداريين (2)	ملاك مؤقت (3)	المجموع (4)	نسبة التغيير %	نسبة %(4/1)	نسبة %(4/2)	نسبة %(4/3)
2011	11	29	7	47	-	23	62	15
2012	13	33	3	49	4	27	67	6
2013	13	31	3	47	(4)	28	66	6
2014	13	31	3	47	-	28	66	6

من الجدول اعلاه يتضح انخفاض عدد الفنيين من المنتسبين في المخزن أذ بلغت نسبتهم (23% ، 27% ، 28% ، 28%) فيما بلغت نسبة الاداريين (62% ، 67% ، 66% ، 66%) على التوالي من إجمالي عدد المنتسبين خلال سنوات التقويم في حين انخفضت نسبة العاملين على الملاك المؤقت إذ بلغت (15%،6%،6%،6%) مقارنة بالعاملين على الملاك الدائم مما يؤشر ذلك اعتماد الشركة على العاملين بالملاك الدائم فى أدارة شؤون المخزن .

ثالثا: التدريب والتطوير :عدم قيام الشركة بوضع الخطط اللازمة لاشتراك منتسبيه في مختلف الاختصاصات في دورات تدريبية داخل اذ يتم ذلك في مركز الشركة فبلغ عدد الدورات المقامة داخل العراق خلال سنوات البحث (24) دورة وبلغ عدد المشتركين فيها (10) مشترك اذ تم اشراك بعض المنتسبين بأكثر من دورة فيما بلغ عدد الدورات التدريبية المقامة خارج العراق (2) دورة خلال السنة2012 وكان عدد المشتركين فيها (2) مشترك وتركزت الدورات المقامة على اختصاصات (الإدارة ، الصيانة ، الحاسوب) دون شمول الاختصاصات الأخرى مثل (لصيدلة ، المالية) وكما مبين في الجدول (9) أدناه :

جدول (9) عدد الدورات وعدد المشتركين

السنة	عدد الدورات داخل العراق	خارج العراق	عدد المشاركين (1)	مجموع الموظفين (2)	نسبة المشاركين الى المنتسبين (2/1)%
2011	11	-	6	47	13
2012	1	2	3	49	6
2013	9	-	8	47	17
2014	3	-	3	47	6

ومن جدول (9) يتضح الاتي :

أ. انخفاض عدد الدورات التدريبية المنفذة داخل وخارج العراق خلال سنوات التقويم إذ بلغت (11 ، 1 ، 9 ، 3) دورة داخل العراق و(2) خارج العراق ولعدم وجود دورات مخطط لها تعذر علينا مقارنة المنفذة منها مع المخطط وتحديد الانحرافات .

ب. انخفاض نسبة عدد المشاركين والمتدربين في هذه الدورات خلال سنوات التقويم إذ كانت (13% ، 6% ، 17% ، 6%) على التوالي مقارنة مع أعداد المنتسبين الإجمالية مما يؤثر ذلك على تطوير العاملين وتنمية قدراتهم وخصوصا في مجالات الصيدلة والمالية .

9. إدارة واستخدام الموارد المالية

أولا: الموازنة التخطيطية للمصروفات :-يعتمد الشركة في تغطية مصروفاته على السلف الممنوحة له من الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية وجدول (10) يبين المصروفات الفعلية:-

جدول (10) المصروفات الفعلية

التفاصيل	2011	نسبتها الى الإجمالي%	2012	نسبتها الى الإجمالي%	2013	نسبتها الى الإجمالي%	2014	نسبتها الى الإجمالي%
الرواتب	279573349	59	272920023	41	285463918	47	327705951	45
المصروفات التشغيلية الأخرى	192200409	41	391396241	59	317601936	53	404390777	55
المجموع	471773758	-	664316264	-	603065854	-	732096728	-

ولوحظ من جدول (10) الاتي :-

1. لا توجد لدى الشركة الموازنات التخطيطية للمصروفات خلال سنوات البحث وعليه تعذر علينا مقارنتها مع المصروفات الفعلية والتي من خلالها يتم تحديد الانحرافات لكونه ليس وحدة حسابية مستقلة .
2. ارتفاع الرواتب والأجور مقارنة بإجمالي المصروفات في المخزن إذ بلغت (59%، 41%، 47%،45%) على التوالي مقابل ارتفاع المصروفات الأخرى إذ بلغت (41%،59%، 53%،55%) على التوالي مقارنة بإجمالي المصروفات .

ثانيا: تحليل نتائج النشاط المالي :-إن الشركة قد حقق إيرادات عن مبيعاته بلغت (89205000) دينار (تسعة وثمانون مليار ومائتان وخمسة مليون دينار) في حين بلغت الكلف التشغيلية للمخزن (2471000000) دينار (مليار واربعمائة وواحد وسبعون مليون دينار) وتشكل نسبة (3%) من إجمالي المبيعات مما يؤشر ذلك انخفاض نسبة المصروفات الفعلية مقارنة بالإيرادات المتحققة (قيمة المبيعات) وكما مبين في الجدول (10)

جدول (11) قيمة المبيعات وإجمالي المصروفات

السنة	قيمة المبيعات مليون دينار (1)	إجمالي المصروفات مليون دينار(2)	النسبة % (1/2)
2010	29968	472	2
2011	9627	664	7
2012	32998	603	2
2013	16612	732	4

المجموع 89205	2471	3

بعد استعراض اهم الملاحظات والمعوقات التي تعاني منها هذه الوحدات وطرح الحلول اللازمة تم اثبات صحة الفرضية التي مفادها ان للأجهزة الرقابية دور مهم في تدقيق الاداء و تحسين الخدمات الصحية من خلال تشخيص اهم المعوقات التي تواجه هذه الانشطة وتقديم التوصيات لمعالجتها

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. لم يقم الشركة بإعداد الخطط السنوية المتعلقة بنشاطاته خلال سنوات البحث كما لايوجد لديه خطط بديلة حيث يعتمد في ذلك على الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية أذ لا تتوافر لديه التعليمات اللازمة لأعداد الخطط ومتابعة تنفيذها .

2. عدم توفر مؤشرات ومعايير تقويم أداء في المخزن التي يمكن الاستفادة منها في موضوع تقويم الأداء.

3. لا يتوفر لدى أدارة الشركة خطة للمبيعات ويرجع السبب في ذلك الى مدى توافر الأدوية والمستلزمات والاجهزة والمعدات الطبية المتوفرة في المخازن الرئيسية والاحتياج السنوي لدوائر الصحة في المحافظات ضمن نطاق تجهيز المخزن .

4. أنخفاض عدد الفنيين من المنتسبين في المخزن من إجمالي عدد المنتسبين خلال سنوات التقويم وعدم قيام المخزن بوضع الخطط اللازمة لاشتراك منتسبيه في مختلف الاختصاصات في دورات تدريبية داخل وخارج العراق .

5. لايوجد لدى المخزن الموازنات التخطيطية للمصروفات لغرض مقارنتها مع المصروفات الفعلية والتي من خلالها يتم تحديد الانحرافات كذلك لايتوافر لدى الشركة معلومات عن كلفة اقتناء الموجودات الثابتة خلال سنوات الدراسة وعليه تعذر علينا تحديد نسبة التطور

6. ارتفاع نسبة التغيير للقيمة المالية لكميات الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية المفعول وتشكل نسب مرتفعة من قيمة المبيعات الاجمالية.

التوصيات

1. ضرورة قيام المخزن بالتنسيق مع الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية لإعداد الخطط السنوية والخطط البديلة المتعلقة بنشاطاته ومتابعة تنفيذها .

2. ينبغي وضع مؤشرات ومعايير تقويم الاداء لنشاطه يمكن الاستفادة منها في موضوع تقويم الأداء .

3. ضرورة قيام المخزن بالتنسيق مع الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية لاعداد خطة للمبيعات بما يتناسب مع الاحتياج السنوي لدوائر الصحة والعيادات الشعبية المعنية .

4. السعي لرفد المخزن بالكوادر الفنية المختصة في عمل المخزن والتنسيق مع الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية لوضع الخطط اللازمة لاشتراك منتسبيه في مختلف الاختصاصات في الدورات التدريبية .

5. إعداد الموازنات التخطيطية لمصروفات المخزن ومتابعة تنفيذها في المخزن على ان تكون مكتوبة بالشكل الذي يسهل الرجوع إليها لتنظيم العمل وتلافي المعوقات التي تواجه التنفيذ وتساهم في رفع كفاءة واقتصادية وفاعلية النشاط .

ضرورة السعي لمناقلة الأدوية والمستلزمات الطبية قبل تاريخ نفاذها وانتهاء صلاحيتها الى المؤسسات الصحية الاخرى للاستفادة منها.

المصادر

اولا : المصادر العربية

قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم 31 لسنة 2011 المعدل / http://ar.parliament.iq/2011/09/20

قانون المفتشون العموميين في العراق رقم 57 لسنة 2004 / المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي .

المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي http://www.iraq-lg-law.org/ar/

أبو الفضل جمال الدين.(1955). لسان العرب، 424/1، مادة: «رقب» ، ط. بيروت : دار صادر.

أحمد حافظ نجم .(1979). مبادى الادارة العامة . مصر : دار الفكر العربي .

امين عبد العزيز حسين ، ادارة الاعمال وتحديات القرن الحادي والعشرون ، القاهرة دار قباء للطباعة والنشر سنة 2001 .

الخشارمة.(2002). حسين علي ،تقييم اداء شركات القطاع العام في الاردن من وجهه نظر الشركات نفسها والاجهزة المسؤولة عنها .عمان الاردن.

الصباح، عبد الرحمن .(1997). مبادئ الرقابة الإدارية .عمان : دار الزهران للنشر والتوزيع.

القيسي ، خالد ياسين .(2005). دليل رقابة الاداء ، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة . صنعاء.

صباح، عبد الرحمن.(1997). مبادئ الرقابة الإدارية. عمان ، الاردن : دار زهران للنشر والتوزيع.

نسيب شمس ،الرقابة الادارية وسيلة وليست غاية ، صحيفة العربي الجديد .

مدونة رحيم حسن العكيلي ، الاثنين 2 فبراير 2015 .

ابو بكر مصطفى بعيرة ، الرقابة الادارية في المنظمات مفاهيم اساسية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية جامعة الدولة العربية العدد 273 .

امين عبد العزيز حسن .(2001). ادارة الاعمال وتحديات القرن الحادي والعشرون . القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر .

عوابدية عمار .(1982). عملية الرقابة على اعمال الادارة العامة ، الجزائر.

ثانيا :المصادر الاجنبية

Hilton, Ronald. , Maher, Michael & Selto, Frank.(2000). “Cost Management, strategies for business decisions”. The Mc Graw-Hill Companies, Inc.

Armstrong , Michael.(2006)." Performance Management" Key Strategies And Practical Guidelines 3RD Edition London and Philadelphia.

Blocher , Edward , J. Stout,david. & Coking Gary .(2010).cost management,a strategic Emphasis,15th ed.